إشكالية الديمقراطية في الدول الريعية: حالة الجزائر

The Problematic of Democracy in Rentier state: The Case of Algeria

حسين بشيم
جامعة أمحمد بوقرة بومرداس
مخبر الدراسات السياسية والدولية
h.bechim@univ-boumerdes.dz

سفيان فوكة
جامعة أمحمد بوقرة بومرداس
مخبر الدراسات السياسية والدولية
s.fouka@univ-boumerdes.dz

تاريخ الارسال:2020/12/29 تاريخ القبول: 2022/01/23 تاريخ النشر: مارس2022

الملخص:

توظف النخب الحاكمة في الدول ذات الاقتصاد الريعي عائدات الريع النفطي من أجل الاستمرار والبقاء في السلطة لفترة طويلة من الزمن، ما يستلزم توجيه وعرقلة المسار الديمقراطي، وهذا عن طريق انتهاجها مجموعة من الممارسات السلبية التي تخل بالجانب الديمقراطي وتعزز من بناء التسلطية، من هنا تكمن أهمية التطرق لهذا الموضوع من خلال معرفة كيفية انعكس توظيف الريع النفطي في الجزائر على مسار بناء الديمقراطية، خصوصا في مرحة الطفرة النفطية، على ضوء هذه الدراسة نستنتج أن متغير النفط الريعي أعاق الديمقراطية في الجزائر من خلال استشراء الفساد وانشار الزبونية السياسية و تمديد الحكم خارج اعراف الممارسة الديمقراطية باسم التنمية.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد الريعي، التسلطية، الدولة الريعية، الديمقراطية، الجزائر.

Abstract:

This essay aims to study the problematic of democracy in rentier state, the case of Algeria, where we find that the political power in rentier-economy countries, employs oil revenue in order to remain in power for a long period of time, in exchange for directing and obstructing the democratic path by adopting a set of negative practices that disrupt the democratic side, wherein lies the importance of addressing this issue, though identifying how the employment of rentier economy in Algeria has reflected the democratic path. In light of the aforementioned, we conclude that the variable of rentier oil impedes democracy in Algeria and contributes to the emergence of authoritarian regime during the presidency of resigned President AbdelazizBouteflik.

Keywords: Rentier economy, authoritarianism, rentier state, democracy, Algeria.

المؤلف المرسل: د. سفيان فوكة

مقدمة:

يعتبر موضوع الريع النفطي من بين أهم القضايا التي نالت الاهتمام الواسع من طرف الباحثين في ميادين السياسة والاقتصاد، مرد هذا الاهتمام كان نتيجة لصعود اسعار النفط في سبعينيات القرن الماضي بدءا من العام 1973 ثم ما بعده وتأثيرات هذا الارتفاع على الدول المنتجة لهذا المورد خصوصا تلك النامية منها.

لقد شكلت تلك التأثيرات التي أفرزتها الطفرة النفطية في سبعينات القرن الماضي الانطلاقة الحقيقية لمختلف الأبحاث والدراسات التي تتناول موضوع النفط ودور عائداته الريعية ومدى تأثيرها على الدول، بحيث نجد أن هذه الدراسات انقسمت جُلها إلى قسمين؛ فريق رأى في متغير الريع النفطي على

أنه نعمة يمكن من خلاله التأسيس لاقتصاد قوي، يدفع بالعملية التنموية نحو الأمام، وهذا ما ينعكس بدوره إيجاباً على المجتمع، في حين رأى فريق أخر عكس الرأي الأول على أنه نقمة من خلال تعزيزه لهيمنة السلطة الحاكمة ونخبها بما يضمن لها الاستمرار في السلطة والحكم عبر استعمالها للعائد الريعي كألية تعززُ من خلاله مؤسساتها الاستبدادية وتقوي النظام السياسي بما يمكنه من حماية نفسه، عن طريق بناء علاقات زبائنية تقوم من خلاله بشراء الولاءات ودفع المجتمع إلى عدم المطالبة بالحقوق السياسية، وهذا ما يعرقل عملية الإنتقال الديمقراطي في الدول الريعية، وهذا ما سوف نتطرق إليه من خلال دراسة لحالة الجزائر، حيث شكلت طبيعة الدولة وشكل الاقتصاد القائم على الريع النفطي بدل الانتاج إلى ضعف البناء الديمقراطي الذي أصبح سمة ظاهرة في المنتظم السياسي الجزائري.

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة كيفية تأثير الريع النفطي على الدول المعتمدة على الريع كمصدر أساسي في اقتصادها الوطني ومدى تأثير ذلك على المسار الديمقراطي فيها، انطلاقا من اعتبارأن الريع النفطي كمتغير اقتصادي معيق للديمقراطية ومساهم في نشأة الظاهرة التسلطية؛ أو بعبارة أخرى على أنه متغير مثبت للنظم السلطوية، ثم النظر في طبيعة الحالة الجزائرية كونها دولية يعتمد اقتصادها على الريع النفطي.

من هذا المنطلق يمكن معالجة هذا الموضوع من خلال طرح الاشكالية التالية: **كيف انعكس توظيف الريع النفطي في الجزائر على المسار الديمقراطي؟**

كما تستند هذه الدراسة إلى فرضية رئيسة مفادها:

أن توظيف الريع النفطي في الجزائرسمح للنخب الحاكمة نفسها البقاء والاستمرار في السلطة ما أدى ذلك إلى القصور في البناء الديمقراطي.

تبعا لما تقدم سوف يتم معالجة هذا الموضوع والاجابة على اشكاليته الرئيسية من خلال تبني مقاربة الاقتصاد السياسي؛ أي محاولة معرفة كيف يؤثر المتغير الاقتصادي كمتغير مستقل في المتغير السياسي كمتغير تابع، بإضافة إلى منهج دراسة حالة: وهو المنهج الذي يمكننا من جمع عدد كبير من المعلومات والمعطيات المتعلقة بالحالة الجزائرية واستخدامها في تفسير العلاقة الموجودة بين متغير الريع النفطي والديمقراطية في هذه الدراسة.

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية لموضوع الدراسة

يشكل الاطار المفاهيمى عند دراسة أي ظاهرة سياسية أوإجتماعية أواقتصادية المرتكز الرئيسي لها، وهذا نتيجة لإسهاماته الضرقرية في ارساء فهم منطقي للظاهرة ومنه تفسيرها وتحليلها، وهذا ما سيتم التطرق إليه في هذا المبحث على النحو التالي:

المطلب الأول: ماهية الدولة الريعية

الحديث على مفهوم الدولة الريعية أولا يقودنا إلى الحديث قبل كل شيء عن المفاهيم المرتبطة بها، وهذا من أجل الالمام بكل جوانب الدراسة.

الفرع الأول: مفوم الريع

إن المعنى اللغوي للريع (The Rent) في مختلف المعاجم العربية جاء ليدُل على النماء والزيادة في الشيء، ولقد قام "ابن منظور" في معجمه لسان العرب بربط الريع من الناحية اللغوية بالزراعة في قوله "أراعت الشجرة،

أي كثر حملها، وأراعت الإبل أي كثر ولدها، وبهذا المعنى جاء الريع للدلالة على تكاثر المردود والثروة دون بذل أي جهد من طرف الانسان"[1]، كما ورد الريع أيضاَ في اللغة على أنه "راع الشيء، ريعاً، وريعانا: نما وزاد، والريع فضل كل شيء ونماؤه"[2]، وقد جاء الريع أيضاَ بمعنى الطريق في قوله تعالى "أَتَبْنُونَ بِكُلِّ رِيعٍ آيَةً تَعْبَثُونَ"[3] وكأنه الطريق غير النافع وغير المنتج في النشاط الاقتصادي للدولة لكي لا تتبعه، ومن ثم يجب أن تركز على النشاط الاقتصادي المنتج[4].

أما في الثرات العربي الاسلامي فنذكر أن "ابن خلدون" قد أورده في مقدمته عندما تطرق إلى فوائد العقار والضياع قائلا "أن القصد باقتناء الملك من العقار والضياع، إنما هو الخشية على من يترك خلفه من الذرية الضعفاء، ليكون مرّباهم به ورزقه فيه ونشؤهم بفائدته، ما داموا عاجزين عن الاكتساب، فإذا اقتدروا على تحصيل المكاسب سعوا فيها بأنفسهم"، وهكذا

---

[1] أبو الفاضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب، الجزء08**، دار صادر، بيروت، 1968، ص.ص.137.138.

[2] رمضان جمال كامل، **شرح دعوى الريع في القانون المدني**،دار الألفي لتوزيع الكتب القانونية، القاهرة،2000، ص.08.

[3] سورة الشعراء، الآية 128.

[4] عبد الجبار أحمد عبد الله، وكاظم علي مهدي، أثر الدولة الريعية على الخيار الديمقراطي في العراق بعد 2003، **مجلة العلوم السياسية:** جامعة بغداد، العراق، العدد50، 2015، ص.45.

يبين "ابن خلدون" أن العقار يدر ريعاً دون بذل أي مجهود من طرف صاحبه أو مالكه وهو في نظره تأمين على المستقبل[1].

لقد ارتبط مفهوم الريع تاريخياً باهتمامات المفكرين الاقتصاديين الغربين من الكلاسيكيين أمثال "أدم سميث" و"كارل ماركس" و"دافيد ريكاردو"، باعتباره دخل أو عنصر غير ناتج عن العمل وأنه لا يدخل في الدورة الانتاجية، ويعد الاقتصادي الانجليزي "آدم سميث" –مؤسس الفكر الاقتصادي الكلاسيكي– أول من استعمل مصطلح الريع في كتابه الموسوم بـ: "ثروة الأمم" حيث اعتبر الريع على أنه الثمن المدفوع لقاء استعمال الأرض[2]، أما المفكر الألماني "كارل ماركس" فيعتبر كأول من استعمله كنمط اقتصادي عندما لفت النظر إلى ما أسماه "الرأسمالية الريعية" ومقصوده هنا لظاهرة اقتصادية– اجتماعية يصف من خلالها طبقة رأسمالية غير منتجة اقتصادياً ودخلها لا يأتي من انتاج البضائع والسلع بل من خلال امتلاك مصادر الريع، مثل الاراضي والعقارات المؤجرة وحتى الأسهم والسندات، أما في علم الاجتماع فيستعمل التعبير للاستدلال على "الطبقات الطفيلية غير المنتجة" في نفس السياق فقد اقترن الريع كذلك في النظرية الاقتصادية باسم الانجليزي "دافيد ريكاردو" باعتباره هو من اعطى الريع معناه الاقتصادي[3]، وهذا من خلال

---

[1] عبد الرحمان ابن خلدون، **مقدمة ابن خلدون**، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2001، ص.460.

[2] أدم سميث، ترجمة:حسني زينة، **بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم**، معهد الدراسات الاستراتيجية، العراق،2007، ص.211.

[3] عدنان الجنابي، **الدولة الريعية والديكتاتورية**، دراسات عراقية، بغداد،2013، ص.07.

مؤلفه الموسوم بـ: "مبادئ الاقتصادالسياسي"[1]، والريع حسبه هو ذلك المال الذي يحققه أو يجنيه ملاك الأراضي والذي يدفع لهم جراء تأجيرهم لتلك الأراضي بمقابل مادي[2].

أما على مستوى الفكر العربي فقد عرفه الأستاذ "حازم الببلاوي" بأنه "الدخل الذي يأتي من هبة الطبيعة، ويفهم كذلك على أنه الدخل الذي ينتج جراء تصدير الموارد الطبيعية، خاصة البترول والغاز" وهكذا يبدو الببلاوي متأثراً بالواقع الاقتصادي العربي بحيث انه يعتبر الريع كدخل يتم الحصول عليه من مزايا طبيعية، لا سيما ما من موارد طبيعية كالنفط مثلاً، كما أكد كذلك على أن الحصول على الريع لا يأتي بواسطة العملية الانتاجية وإنما يأتي من خلال استخراج موارد طبيعية موجودة في باطن الأرض وتصديرها على غرار ما تقوم به معظم الدول العربية[3].

وعليه وبصورة عامة يمكن تقسيم الريع بحسب طبيعة مصدره إلى نوعين[4]:

---

[1] دافيد ريكاردو، ترجمة: يحي العريضي وحسام الدين خضور، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق،2015، ص.49.

[2] Mourad. Ouchich, **L'obstacle politique aux réformes économiques en Algérie**, (Thèse de Doctorat enScience politique, Université Lumière Lyon2, 2011), p.244.

[3] لقرع بن علي، **مدى تأثير نظام الريع على مسار الإصلاح السياسي دراسة مقارنة: دولة الجزائر ودولة الكويت1989-2015**،(أطروحة دكتوراهغير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، تخصص تنظيم سياسي وإداري، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03،الجزائر، 2017/2016،ص.69.

[4] زياد حافظ، الاقتصاد العربي إلى أين؟ من الريع إلى الإنتاج،**مجلة المستقبل العربي**، بيروت، العدد،390، 2011، ص.ص.137-142.

أ-مصادر خارجية: متمثلة في الموارد الطبيعية، سواء كانت موارد نفطية كالبترول والغاز أو معدنية كالفوسفات مثلاً، بالإضافة إلى الممرات الاستراتيجية كقناة السويس في مصر، والنفقات السياحية أو العائدات السياحية الخارجية مثل تونس، والتحويلات المالية من المغتربين الموجودين في الخارج كالأردن، والتي تستفيد من تحويلات أموال العاملين الموجودين في الخارج، والمساعدات الخارجية التي تتلقاها الدول من جهات أجنبية مختلفة، مثل المساعدات التي تتلقاها مصر سنوياً من الولايات المتحدة الأمريكية.

ب-مصادر داخلية: تتمثل في سيادة الدولة على بعض النشاطات والمرافق الاقتصادية، وهو ممارسة الدولة على مصدر اقتصادي يأتي بالريع، مثل تجارة النفوذ بحيث توزع الثروة وفقاً للولاءات والقرب من السلطة الحاكمة، وكذا المضربات المالية والعقارية بالإضافة إلى ريع الخدمات وهو ريع يحصل عليه الوسيط التجاري نتيجة الفارق بين سعر المنتج وسعر المستهلك.

الفرع الثاني: الاقتصاد الريعي

يعرف اقتصاد الريع (Rentier Economy) في جانبه النفطي بأنه الاقتصاد الذي يعتمد على الريع الاقتصادي المتولد من انتاج النفط والغاز المملوك كلياً للدولة، وتتلخص درجة اعتماد الاقتصاد الوطني على هذا الريع؛ بمعايير إسهام قطاع النفط بنسبة أكبر من مجموع إسهامات قطاعات الصناعة والزراعة في الناتج المحلي الاجمالي وأن الايرادات النفطية تمول النسبة العظمى من الاستثمار العام، الذي يشكل نسبة تزيد على 50%، من مجموع الاستثمار الكلي وأكثر من 50% من الإنفاق الحكومي الجاري

للميزانية السنوية الاعتيادية، وأن قيمة الصادرات النفطية تسهّم بأكثر من 50% من مجموع الصادرات، ومن جانب أخر يمكن القول أنه في حال تجاوزت مساهمة القطاعات غير الانتاجية أو الريعية 50% من الناتج المحلي الاجمالي للدولة عندها ينظر إلى الاقتصاد بوّصفه اقتصاداَ ريعياَ[1].

هكذ يمكن القول أن الاقتصاد الريعي لا يقوم على وجود عامل واحد هو وفرة النفط والمواد الأولية فقط؛ لكن بصفة عامة يتأسس الاقتصاد الريعي على شرطين أساسيين واجب توفرهما حتى يمكن من خلالهما أن نصف اقتصاد ما بالريعي وهما[2]:

أ–الاستناد على مورد ريعي خارجي كبير أو موارد مالية خارجية؛

ب– سيادة عنصر ريعي واحد في مداخيل الاقتصاد الوطني، أي عدم تنوع هذا الاقتصاد.

يمكن القول إذن أن اقتصاداَ ما يصبح ريعياَ إذا ما سادت فيه الريوع بنسبة ضخمة تتجاوز 70% بيد أ ان هذه ريوع تكون ذات مصدر خارجي بالنسبة لاقتصاد الدولة، على هذا الأساس يتنج الشرط الثاني فالاقتصاد الريعي هو

[1]ياسرصالح، **النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة: حالة العراق**، بغداد: مؤسسة فريد يريش إيبرت، العراق، تشرين الثاني 2013، ص.ص. 05.04.

[2]Abdelkader. Sid Ahmed, Le paradigme rentier en question: L'expérience des pays arabes producteurs de brut. Analyse et élément de stratégie, **Revue Tiers Monde**, Tome.41, N.163, juillet-september.2000, pp.503.504.

ذلك الاقتصاد الذي توجد فيه مصادر مالية ضخمة غير مرتبطة بالجهد الإنتاجي الداخلي[1].

الفرع الثالث: الدولة الريعية

لقد ارتبط مفهوم الدولة الريعة (The Rentier State) باسهامات المفكرالإيراني "حسين مهداوي" (H.Mahdavy) العام 1970م من خلال بحثه الموسوم "أنماط ومشاكل التنمية الاقتصادية في الدول الريعية" من خلال دراسته لحالة إيران بحيث يشير هذا المفهوم حسبه إلى تلك البلدان التي تتلقى وتستلم بشكل منتظم موارد مالية كبيرة من الريع الخارجي، وهذا الأخير يتجسد في كونه "ريع يدفع من قبل أفراد ومؤسسات أو حكومات دول محددة"، كما يرى "حسين مهداوي" تبعاً لذلك بأن المصادر الخارجية للريع متعددة ومتنوعة مثل تكاليف المرور السفن على قناة السويس أو التكاليف المدفوعة على سبيل المثال إلى بلدان الشرق الأوسط التي تسمح بمرورعبر أرضيها الأنابيب الناقلة للنفط، وعائدات الصادرات النفطية كما نجد أن الدول الريعية ليست بالضرورة مرتبطة بالنفط عادة فمثلاً إسبانيا خلال القرن السادس عشر أعتبرت مثالاً تاريخياً للدولة الريعية في ذلك الوقت لأنها اعتمدت في معاشها على الذهب والفضة اللذين كانت تتحصل عليهما من مستعمراتها في القارة الأمريكية[2].

---

[1] عبد الرزاق أمقران وأخرون، البراديغمالريعي والظاهرة السياسية والتنموية في الجزائر، **المجلة العربية للدراسات الأنثروبولوجية المعاصرة**، الجزائر، المجلد02، العدد03 ، السنة 2016، ص.33.

[2] H.Mahdavy, **the Patterns and Problems of Economic Development in Rentier state: the Case of Iran, in: Michael Cook (ed), Studies in Economic History of the Middle East,** (London: oxford University Press,1970), pp.428-432.

من جهة أخرى فإن طرح الأستاذ "جياكامو لوتشياني" (Giacomo Lucian) مع "حازم الببلاوي" لمفهوم للدولة الريعية جاء كذلك في نفس الاتجاه مع طرح "حسين مهداوي" باعتبارهما أن الدولة الريعية هي تلك الدولة التي تستمد جزءاً من ايراداتها المالية أو جزء من مداخيلها الحكومية من مصادر خارجية؛ بحيث تكون في شكل ريع اقتصادي[1]، وهنا ينطوي هذا المفهوم على عائدات مبيعات النفط ومشتقاته في الأسواق العالمية، كما يوضح "حازم الببلاوي" كذلك أن القليل من مكونات الشعب في الدولة الريعية ينخرط في توليد الريع بينما تتعامل الغالبية من السكان مع توزيع هذا الريع أو استخدامه، وأن الجهة الحاكمة هي المستفيد الرئيس من الريع الخارجي، كما يولّد تمركز الموارد التمويلية بيد السلطة الحاكمة القدرة على الاستلاء المطلق على السلطة السياسية، وبتالي نشأة كيان مستقل بقراراته وسياساته عن مجتمعه المدني ولا يستمد شرعيته محلياً[2].

في هذا السياق يمكن القول بوجود أربعة خصائص رئيسة الواجب توفرها لكي نطلق على الدولة وصف الدولة الريعية وهذه السمات يحصيها "حازم الببلاوي" فيما يلي:[3]

- يكون الدخل الريعي هو الدخل الأكبر والسائد في الاقتصاد؛

---

[1] Yates.Douglas Andrew, **The Rentier State in Africa: Oil Rent Dependency and Neocolonialism in The Republic of Gabon**, (Eritrea: Africa World Press, 1996), p.13.

[2] أنس اقطيط، السلطة الفلسطينية والدولة الريعية، **مجلة سياسات عربية**، الدوحة، العدد26، ماي 2017،ص.ص.56.57.

[3] Hazem.Beblawi, The Rentier State in The Arab World, **Arab Studies Quarterly**, Vol.09, No.04, Fall 1987, pp.384.385.

- يكون مصدر الريع خارجياً؛ بحيث أن الدولة الريعية تعتمد على مورد الريع الخارجي بشكل كبير وليس الريع الداخلي؛
- في الدولة الريعية الأقلية من السكان هي التي تقوم بتوليد الريع، بينما لا تشترك الأكثرية إلاَ في عملية توزيعه واستهلاكه؛
- تكون الدولة أو الحكومة هي المتلقي والمستفيد الرئيس من الريع الخارجي أو العائدات الريعية.

المطلب الثاني:الريع النفطي والديمقراطية أية علاقة ممكنة؟

يساهم الريع النفطي بشكل كبير في تشكيل الدول الريعية وهي تلك الدول التي تحصل على جزء كبير من مواردها المالية من مصادر خارجية في شكل ريع اقتصادي، كما أن اقتصاد الدولة الريعية يرتكز على مصدر واحد للدخل غالباّ ما يكون مصدراَ طبيعيا، كما تحتكر السلطة السياسية أو النخبة الحاكمة مشروعية امتلاكه وتوزيعه بما يضمن لها الاستمرار في السلطة مقابل عرقلة المسار الديمقراطي، وعليه تكمن المفارقة في هذه الدراسة في العلاقة العكسية بين الريع النفطي والديمقراطية على النحو التالي:

الفرع الأول: الريع النفطي يعزز بناء النظم التسلطية

أثبتت مختلف الدراسات أن الموارد الطبيعية على غرار الريع النفطي تعيق العملية الديمقراطية وتساهم في نشأة وتجديد ظاهرة التسلطية وهو ما يؤدي إلى تثبيت النظم الاستبدادية والحفاظ عليها، كما أجمعت هذه الدراسات كذلك على أنه كلما ارتفع مستوى الدخل كانت الحكومة أكثر ديمقراطية، لكن في الدول النفطية وبارتفاع الدخل تتجه الديمقراطية نحو التراجع والانكماش، كما يعتقد الباحثون أن التطور الاقتصادي يحسن من معايير الحياة، ففي

دراسة شملت أكثر من 160 دولة من 1960 إلى 1995، أثبتت أن تحسين مستوى المعيشة يؤدي بالتنبؤ بارتفاع الممارسات الديمقراطية، لكن هذه القاعدة لا تصلح في الدول التي يعتمد اقتصادها على النفط حيث يرى "مايكل روس" (Michael Ross) أنها "محيط غير خصب لزرع الديمقراطية فعوائد الريع النفطي سبب شجع الحكومات وفساد نخبها"[1].

يمكن القول هنا أن النظم السياسية في الدول الريعية عبارة عن نظم نيو بتريمونيالية، وهي شكل من أشكال النظم التسلطية التي استغلت بعض الممارسات السياسية لتحقيق الاستمرار في السلطة، ومن بين هذه الممارسات نجد البحث الدائم عن الريع من طرف النخبة الحاكمة لضمان الاستمرار، هذا البحث الدائم عن الريع أنتج مجموعة من الظواهرالمرضية السلبية كالفساد والزبونية والتي اصبحت مع مرور الوقت آلية لتحقيق الاستمرارية في السلطة ولم تعد كظواهر سلبية يجب محاربتها من طرف النظم السياسية التسلطية خاصة في ظل وفرة العائدات النفطية[2].

لقد حاول "مايكل روس" تفسر العلاقة السببية الموجودة بين الوفرة النفطية والتسلطية، حيث أكد على أن الأنظمة الريعية تدّعم استقرار واستمرار النظم التسلطية عن طريق مجموعة من الآليات، وهذا في دراسته الموسومة

---

[1] العربي العربي، الانتخابات في الدول الريعية وحدود الديمقراطية: حالة الجزائر، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، المجلد42، العدد491، 2020، ص.47.

[2] للتوسع أنظر: نصار وليم نجيب، **مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم "البتريمونيالية الجديدة" الأردن نموذجاً**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016، ص ص.41-82.

"هل النفط يعيق الديمقراطية؟" والتي توصل من خلالها إلى ثلاث ميكانيزمات سببية مفسرة للعلاقة بين الوفرة النفطية والتسلطية وهي:[1]

أولا- تأثير الريع (The Rentier Effect): ويتعلق بالسياسة الضريبة المنتهجة من طرف الحكومة، وحسب "مايكل روس" يتجلى تأثير الريع في ثلاثة طرق وهي:

أ. **تأثير الضريبة (Taxation Effect):** حيث أن الدول النفطية لا تقوم بفرض ضرائب كبيرة على المواطنين وهذا ما يحررها من المساءلة.

ب. **تأثير الانفاق (Spending Effect):** حيث أن وفرة المداخيل الريعية، تمكن الدولة من زيادة في برامج الانفاق بغية التقليل من الضغط الاجتماعي.

ج. **تأثير تكوين الجمعيات (Group Formation Effect):** فدولة الريع توظف العائدات النفطية لمنع بروز منظمات مجتمع مدني فاعلة ومستقلة.

ثانيا- تأثير القمع (The Repression Effect): فالدولة الريعية تقوم بتوظيف العائد الريعي في زيادة الانفاق من أجل تقوية الأجهزة الأمنية والقمعية.

[1] Michael L. Ross, Dose Oil Hinder Democracy?, **World Politics**, VoL.53, No.03, April2001, pp.332-337.

ثالثا- تأثير التحديث (The Modernisation Effect): فالعائد النفطي لم يحفز الحكومات على إحداث التطور والتغيير اللازم من أجل تحقيق الحكم الديمقراطي.

الفرع الثاني:الريع النفطي يؤدي إلى استقلالية الدولة عن المجتمع

للريع النفطي تأثير بالغ الشدة في العلاقة الموجودة بين الدول ومجتمعها، وهذا نتيجة لاستقلال المالي للدولة عن المجتمع، فحصول الدولة على موارد مالية كبيرة مستمدة من الخارج يجعلها تستغني عن مصادر تمويل أخرى على غرار الضرائب، فالبلد الريعي يقوم على العائدات الريعية وليس على جمع الضرائب، إن هذه الاستقلالية التي تتمتع بها الدولة الريعية عن مجتمعها، جعلها كذلك مستقلة سياسياً انطلاقا من استقلالها المالي مما ينعكس على نظرة الأفراد إلى حقوقهم السياسية، إذا اصبحوا أقل تشدداً في المطالبة بالمشاركة السياسية والدعوة نحو الديمقراطية، مما دفع الدولة الريعية إلى التوسع في دائرة التسلط، بسبب تحكم النخبة الحاكمة في ملكية موارد البلاد الاقتصادية وتوظيفها لصالحها[1]، وعليه يمكن القول أن الموارد الطبيعية وعلى رأسها الريع النفطي يستخدم في الدول الريعية من طرف النخب الحاكمة

[1] همسه قحطان خلف الجميلي، **الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بين المحفزات..والمعوقات**، دار الجنان للنشر والتوزيع، الاردن، 2011، ص ص.108-112.

كآلية لضبط المجتمع عن طريق شراء الولاء، بما يضمن للنخب الحاكمة على تحقيق الاستقرار والاستمرار في السلطة[1].

هنا جاءت دراسة للمفكر "ميكائيل هارب" (Michael Herb) الموسومة "لا تمثيل دون ضريبة: الريع، التنمية والديمقراطية" لتدعم الطرح القائل بأن العائدات النفطية تؤثرعلى الديمقراطية، حيث توصل إلى ثلاث ميكانيزمات سببية يبين من خلالها تأثير الريع على الجانب الديمقراطي، وهي[2]:

أولا– الدولة الريعية لا تحتاج إلى فرض ضرائب كبيرة جداّ على مواطنيها في عملية تحصيل ايراداتها المالية، وهذا ما يجعلها متحررة من المحاسبة، وبتالي تكون مستقلة عن المجتمع، أي أن الدولة الريعية تكسب الدعم والتأييد من خلال السياسة التوزيعية للريع على المجتمع، وليس عن طريق الضرائب والتمثيل؛

ثانيا– الدولة الريعية بفضل العائدات النفطية، يمكنها كبت وقمع الجماعات المعارضة لها، وبتالي فإن اجتماع الميكانيزم الأول والثاني معاَ ينتج لنا عقدا اجتماعي ريعيا، والذي من خلاله توفر الدولة السلع والخدمات للمجتمع، في حين يظهر المواطن للدولة الولاء، مما يؤدي إلى استقلالية الدولة في عملية صنع القرار؛

---

[1] ابراهيم توفيق حسنين، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها**،ط2، مركز دراسات الوحدة. العربية، بيروت، 2008، ص.248.

[2] Michael Herb, No Representation without Taxation? Rents, Development, and Democracy, **Comparative Politics**, Vol.37, No.03, Apr.2005, p.298.

ثالثاً– العائدات النفطية قد تساهم في تغيير الهيكل الطبقي داخل المجتمع، ولكنها لا تساهم في تغيير القيم الموجودة في المجتمع من أجل المطالبة بالديمقراطية، وهذا ما يعيق العملية الديمقراطية.

المبحث الثاني: دور متغير الريع النفطي في مسار الدمقراطة في الجزائر

يعد الريع البترولي من بين أهم الموارد المالية في الجزائر، إذ لطالما شكلت مداخيله أزيد من 97% من مداخيل الخزينة العمومية، ونظراً لمداخيله المرتفعة جعلت من النظام السياسي ونخبه الحاكمة في الجزائر تعتمد عليه بشكل مباشر من أجل ضمان وتحقيق الاستمرار في السلطة والحفاظ عليها، وهذا عن طريق استخدامه من جهة كوسيلة لتحقيق التنمية من خلال مختلف البرامج التنموية الكبرى، أما من جهة ثانية: فقد استخدمته النخبة الحاكمة في الجزائر كوسيلة وآلية لتجاوز مختلف الأزمات السياسية، مقابل البقاء في السلطة، مما أدى ذلك إلى عرقلة وتوجيه مسار التحول نحو الديمقراطية، وهذا ما سوف نتطرق إلية على النحو التالي:

المطلب الأول: أهمية الريع النفطي في الاقتصاد الوطني وتوظيفاته التنموية

تعتبر الجزائر دولة ريعية بامتياز نظراً لامتلاكها موارد طبيعية على غرار الريع النفطي، فقد شكلت موارد النفط المصدر الأساسي لمداخيل الخزينة العمومية الجزائرية، ونظراً لهذه المداخيل المرتفعة فقد اعتبر ذا أهمية اقتصادية بالنسبة كبرى للاقتصاد الوطني، هذا ما جعل النخبة الحاكمة في الجزائر ما بين عامي 1999 و2019 تعتمد عليه كمصدر أساسي في عملية

التنمية في ظل إرتفاع أسعاره في تلك الفترة مقابل البقاء في السلطة لمدة غير مقبولة في الاعراف الديمقراطية اتماما لهذه البرامج.

الفرع الأول:الأهمية الاقتصادية للمحروقات في الاقتصاد الجزائري

تعد المحروقات العمود الفقري والمرتكز الأساسي والرئيس للاقتصاد الجزائري، في ظل الاعتماد الكلي للنظام السياسي على هذا المورد الطبيعي، فقد شكلت 97% من مجمل الصادرات، و75% من مداخيل الدولة لعام 2015 مثلا، كما تمثل الصناعة النفطية 95% من عائدات العملة، وبالنظر لارتباط الاقتصاد الوطني بالريع، جعل الدولة مستقلة مالياً ولا تحتاج إلى جمع ضرائب من المواطنين في ظل الطفرة النفطية التي تشهدها أسعاره، لكن التغيرات في سوق النفط أدت إلى تسجيل عجز ضريبي قدر بـ: 16% العام 2015 من الناتج المحلي الإجمالي، وهذا الأمر دفع الحكومة إلى اللجوء إلى الاحتياطي من العملة الصعبة الذي قدر عام 2014، بـ143مليار دولار مقابل 194 مليارعام 2013، إلا أن الانخفاض في أسعار النفط، في ظل الارتباط الكبير للدولة به، أدى بدوره إلى انخفاض في عائدات الضرائب، فانخفضت المداخيل العمومية من 33% عام 2014 إلى 27% عام2015، وارتفع حجم العجز في ميزانية الدولة من 8.3% عام 2014 إلى 16% عام 2015، وما بين عامي 2011 و2015 انخفض الناتج المحلي الاجمالي للبلد من 200 إلى 165 مليار دولار، واستمر في الانخفاض عام 2016 إلى 156 مليار دولار، مع نسبة بطالة بلغت9.9%، ولم يسجل أي نمو اقتصادي إلا في قطاع المحروقات بنسبة 3.5%، وهذا ما يؤكد على أن الاقتصاد الوطني الجزائري هو اقتصاد يعتمد على الريع البترولي بالدرجة الأولى، وليس اقتصاد انتاجي، ومن جانب أخر؛ فإن هذا الارتباط الكبير

للاقتصاد الوطني بالريع البترولي خاصة في ظل خضوع المتغير الريعي لسوق النفط العالمية، جعل من الاقتصاد الوطني يتأثر بشكل كبير عند انخفاض اسعاره، مما ينعكس ذلك سلباً على المداخيل العمومية[1].

الفرع الثاني: الريع البترولي كوسيلة لتحقيق التنمية في الجزائر

عمل النظام السياسي الجزائري منذ العام 1999 على تحقيق أولويتين ضمنت له الاستمرار في السلطة لفترة طويلة من الزمن هما: تحقيق الاستقرار السياسي من ناحية، ومن ناحية أخرى توظيف مداخيل الريع النفطي من خلال وضع مخططات تنموية كبرى هدفت في مجملها إلى تحقيق استقرار اقتصادي، وكذا إنعاش الاقتصاد الوطني وتحقيق وتيرة تنموية سريعة ومقبولة، من أجل إيجاد حلول للمشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي عرفتها الجزائر من قبل، وتمثلت هذه البرامج التنموية الكبرى التي انطلقت ابتداء من العام 2001، باعتبارها تمثل التجلي الأكبر لما وصفته السلطة الحاكمة آنذاك بالإصلاحات الاقتصادية العميقة، وتم تخصيص لكل برنامج غلاف مالي ضخم بالدولار الأمريكي، وتتمثل هذه البرامج التنموية الكبرى فيما يلي[2]:

---

[1] العربي العربي، **مرجع سابق الذكر**، ص.51.

[2] عادل أورابح، **الدولة الريعية وإشكالية الأمن ـ دراسة حالة الجزائر ـ**(مذكرة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، تخصص دراسات أمنية دولية، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، جامعة الجزائر03، الجزائر، 2018/2017، ص.ص.255-258.

أولا-البرنامج الثلاثي لدعم الانعاش الاقتصادي (2001-2004): خصص له غلاف مالي يفوق 07 مليار دولار أمريكي، كما حددت مدته بثلاث سنوات كاملة.

ثانيا-البرنامج الخماسي التكميلي لدعم النمو (2004-2009): يعد هذا البرنامج أكثر أهمية من سابقه، نظرا إلى المدة المخصصة لتطبيقه والمقدرة بخمس سنوات وكذلك الغلاف المالي الضخم المقدر بحوالي 55 مليار دولار أمريكي.

ثالثا-البرنامج الرباعي لتوطيد النمو الاقتصادي (2010-2014): يعد هذا البرنامج الرباعي اضخم برنامج تنموي في الجزائر بعد الاستقلال، بحيث خصص له مبلغ مالي يصل إلى حوالي 286 مليار دولار أمريكي.

رابعا-البرنامج الخماسي لتوطيد النمو الاقتصادي (2015-2019): يعد هذا البرنامج تكملة للبرامج السابقة كما جاء في ظرف اقتصادي صعب نتيجة لتراجع أسعار النفط، حيث بدأ الشروع في تنفيذ هذا البرنامج بداية من 2015، بحيث تم فتح حساب 143-302 عنوانه صندوق تسيير عمليات الاستثمارات العمومية "المسجل بعنوان برنامج توطيد النمو 2015-2019"[1].

[1] مناد العالية ومزريق عاشور، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية2019،**مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا**، الجزائر، المجلد 16. العدد 22. 2020، ص.212.

المطلب الثاني:دور الريع النفطي في عرقلة بناء الديمقراطية في الجزائر

سعت السلطة السياسية الجزائرية منذ العام 1999 الى توظيف متغير الريع البترولي كأداة من أجل تقوية النظام السياسي وحمايته حتى العام 2019 وذلك عن طريق انتهاج مجموعة من الممارسات السياسية السلبية التي أخلت بالجانب الديمقراطي، وبالمقابل غذت ظواهر سلبية كالفساد والزبونية السياسية، من أجل دعم استمرارها في السلطة، ومن بين هذه الممارسات مايلي:

الفرع الأول: انعكاس الريع على العلاقات الزبونية السياسية واستشراء الفساد

سعت النخب الحاكمة في الجزائر من أجل ضمان بقاءها في السلطة الى الاعتماد على توسيع دائرة الاستقطاب الزبوني وما نتج عن ذلك من اتساع الفساد النخبوي، بهدف تعظيم المكاسب من المال العام، فالسياسات الحكومية في الجزائر قامت على تعين الأتباع الموالين ولو كانوا غير مؤهلين أو يفتقدون للقدرة والكفاءة في التسيير، كما سعت السلطة السياسية لتجنيد أكبر عدد ممكن من الزبائن الموالين لها، ما أدى الى الانتقال من مرحلة الفساد النخبوي إلى الفساد المجتمعي، وبتالي أصبحت ألية الرشوة وسرقة المال العام معممة على جميع المستويات، وهنا لا يمكن النظر إلى الفساد على أنه آفة، بقدرما يمكن اعتباره ميكانزيما لإعادة انتاج السياسات الداخلية

والتكيف مع السياسات الاستخراجية والتوزيعية التي تبنتها النخبة الحاكمة آنذاك[1].

إن توظيف الريع النفطي في الجزائر وفق منطق الاستقطاب الزبوني من أجل الاستمرار في الحكم لفترة طويلة من الزمن، كان وفق منطق الزبونية السياسية، مقابل الاستفادة من المزايا المادية والمناصب الحكومية، ساهم ذلك في انتشار الفساد إلى كافة المستويات، فحسب تقرير منظمة الشفافية الدولية لمؤشر مدركات الفساد لعام 2017، الذي يصنف الدول على أساس مدى انتشار الفساد في القطاع العام، فإن الجزائر احتلت فيه المرتبة 112 من اصل 180 دولة على الرغم من اعلانها مكافحة الفساد ومحاربتها له.[2]

الفرع الثاني: توظيف الريع من أجل تكريس تبعية المجتمع المدني

يتميز المجتمع المدني في الجزائر في شكله الواسع (أحزاب سياسية، جمعيات، نقابات، وسائل إعلام)، بمجموعة من الخصائص التي تعرقل مهامه كمساهم في عملية التحول الديمقراطي في البلد، إذ أن عمل المجتمع المدني في الجزائر تصادفه مجموعة من العراقيل التي تحد من نشاطه، بحيث نجد أن النظام السياسي في الجزائر قام بتوظيف ترسانة قانونية في سبيل تقييد ومراقبة عمل المجتمع المدني، من خلال منع التمويل الخارجي للجمعيات وتقييد التمويل الذاتي وتوزيع الريع أيضا حسب منطق الولاءات

[1] فوزية زرولية، الريع والحروب الأهلية في إفريقيا جنوب الصحراء: مع الاشارة لحالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، **مجلة الحقيقة**، الجزائر، العدد 39، 2017، ص.166.

[2] العربي العربي، **مرجع سابق الذكر**، ص.ص.53.52.

على الجمعيات ووسائل الاعلام الخاصة وهنا يتجلى تكريس العقد الريعي والزبوني بين السلطة والمجتمع المدني بسب منع الاستقلالية الاقتصادية[1].

الفرع الثالث: توظيف الريع كوسيلة لاحتواء الحراك الاجتماعي والسياسي

مع بداية الحراك العربي وما اصطلح عليه "بالربيع العربي" وقعت في الجزائر احتجاجات سميت "باحتجاجات الزيت والسكر" مع بداية العام 2011 تماشيا مع الظرف الإقليمي المحيط بها حيث طالبت شعوب المنطقة بالحرية والديمقراطية مثل تونس، مصر، ليبيا.

في هذا السياق طالب الجزائريون خلال هذه المرحلة بمزيد من الإصلاحات السياسية والاجتماعية والمهنية وقد قابلها النظام السياسي بتوظيف عوائد المالية الضخمة للريع النفطي من أجل شراء السلم الاجتماعي وتوجيه مسار التحول الديمقراطي بما يخدم بقاءه في السلطة إذ خصص في قانون المالية التكميلي لسنة 2011، مبلغا إضافيا قدر بـ 4.22 مليار دولار لتغطية الزيادة في الأجرالأدنى المضمون ومعاشات المتقاعدين، كما قامت النخبة الحاكمة بمسح ديون بعض المؤسسات وصاغت قروض لشباب البطال من أجل دمجهم في مشروع اقتصادي وتحييدهم عن أي مطالب سياسية، كما قامت برفع واردات المواد الغذائية الى حوالي 10 مليار دولار سنة 2012 أي زيادة قدرها 60% مقارنة مع سنة 2011 وقد كانت تهدف هذه الإجراءات لامتصاص الغضب الشعبي وتمييع الحراك الاجتماعي الذي طالب بإصلاحات فيما تعلق بالجانب السياسي والاجتماعي، إلا أن النظام السياسي

[1] عادل أورابح، **مرجع سابق الذكر**، ص.ص.196.195.

حول مطالب المحتجين لمطالب فئوية ومهنية لا ترقى لمستوى طموحات عملية التحول الديمقراطي التي تفرض وجود انتقال ديمقراطي حقيقي يرافقه إصلاحات سياسية توافقية وليس أحادية التوجه[1].

خاتمة:

من خلال ما تقدم يمكن استخلاص أن متغير الريع النفطي كمتغير اقتصادي مستقل يعد من بين المفاهيم والمصطلحات الاقتصادية التي لعبت دوراً كبيراً في تشكيل ما يعرف بالدولة الريعية، لكن ما يميز هذه الدولة عن باقية الدول الاخرى هو إعاقتها لعملية التحول الديمقراطي، وتبعاً لما سبق؛ نجد أن العقبة التي تواجه الديمقراطية في الدول الريعية، هو أن الأنظمة السياسية ونخبها الحاكمة تعتمد على المورد الريعي كمصدر رئيس في دخلها الوطني، ونجدها تستعمل هذه المداخيل أو الموارد الريعية من أجل المحافظة على السلطة لفترة طويلة من الزمن مقابل كبح المسار الديمقراطي، باعتبار أن هذه النخب السياسية هي التي تحتكر مشروعية امتلاك وتوزيع هذه العائدات الريعية على كل فئات المجتمع.

بما أن الجزائر تعد من بين الدولة الريعية التي تعتمد على الموارد الطبيعية في تحصيل مواردها المالية منذ الاستقلال، ونظرا لهذه المداخيل المرتفعة خاصة في ظل إرتفاع أسعاره في الأسواق العالمية، جعلت من النظام السياسي الجزائري خصوصا في الفترة الممتدة ما بين 1999 و2019

[1]Dris-Ait Hamadouche, Louisa, L'Algérie Face Au Printemps Arabe: Pressions Diffuses et Résilience Entretenue, **Politiques Méditerranéennes**, 2012, pp.178.182.

يستعمله على مختلف المستويات، أولاً: من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال مختلف المخططات التنموية الكبرى بداية من الألفية، أما من جهة أخرى، فقد استعمله كأحد الأدوات السياسية من أجل توجيه مسار التحول الديمقراطي من خلال مجموعة من الممارسات السلبية، فقد وظف مقاربة تقوم على توظيف متغير الريع النفطي من أجل الاستمرار والبقاء في السلطة، وهذا من خلال توظيف متغير الريع البترولي في بناء اصلاحات سياسية توافق توجهاته التي تعمل على ضمان بقاءه واستمراره خارج منطق التداول الديمقراطي فضلا عن تحويل المطال السياسية الى مطالب اجتماعية قاصرة ومحدودة مما أدى إلى عرقلة مسار التحول الديمقراطي في الجزائر.

قائمة المراجع:

أ-الكتب:

1. أبو الفاضل جمال الدين محمد بن مكرم بن منظور، **لسان العرب، الجزء08**، دار صادر، بيروت، 1968.
2. ابراهيم توفيق حسنين، **النظم السياسية العربية الاتجاهات الحديثة في دراستها، ط2**،مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2008.
3. أدم سميث، ترجمة: حسني زينة، **بحث في أسباب وطبيعة ثروة الأمم**، معهد الدراسات الاستراتيجية، العراق، 2007.
4. دافيد ريكاردو، ترجمة: يحي العريضي، وحسام الدين خضور، **مبادئ الاقتصاد السياسي**، دار الفرقد للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، 2015.
5. همسه قحطان خلف الجميلي، **الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون الخليجي بينالمحفزات....والمعوقات**، دار الجنان للنشر والتوزيع، الاردن، 2011.

6. نصار وليم نجيب، **مأزق الديمقراطية في الوطن العربي في ظل النظم "البتريمونيالية الجديدة" الأردن نموذجاً**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2016.
7. عبد الرحمان **ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون**،دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 2001.
8. عدنان الجنابي، **الدولة الريعية والديكتاتورية**، دراسات عراقية، بغداد، 2013.
9. رمضان جمال كامل، **شرح دعوى الريع في القانون المدني**، دار الألفي لتوزيع الكتب القانونية، القاهرة، 2000.

ب-الرسائل الجامعية:

1. لقرع بن علي، **مدى تأثير نظام الريع على مسار الإصلاح السياسي دراسة مقارنة: دولة الجزائر ودولة الكويت 1989-2015**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، تخصص تنظيم سياسي وإداري، جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2017/2016.
2. عادل أورابح، **الدولة الريعية وإشكالية الأمن دراسة حالة الجزائر**، (أطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم السياسية والعلاقات الدولية)، تخصص دراسات أمنية دولية، جامعة الجزائر03، كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية، الجزائر، 2018/2017.

ج-المقالات في المجلات:

1. أحمد عبد الله عبد الجبار، وكاظم علي مهدي، أثر الدولة الريعية على الخيار الديمقراطي في العراق بعد 2003، **مجلة العلوم السياسية**، بغداد، العدد50، 2015، (45-82).

2. العربي العربي، الانتخابات في الدول الريعية وحدود الديمقراطية: حالة الجزائر،**مجلة المستقبل العربي**، بيروت، المجلد42، العدد491، 2020، (44-60).
3. أنس أقطيط، السلطة الفلسطينية والدولة الريعية، **مجلة سياسات عربية**، الدوحة، العدد26، 2017، (66-55).
4. زياد حافظ، الاقتصاد العربي إلى أين؟ من الريع إلى الإنتاج، **مجلة المستقبل العربي**، بيروت، العدد 390، 2011، (150-134).
5. ياسر صالح، النظام الريعي وبناء الديمقراطية: الثنائية المستحيلة: حالة العراق، **بغداد: مؤسسة فريد يريش إيبرت**، العراق، 2013، (30-01).
6. مناد العالية ومزريق عاشور، مدى مساهمة البرامج التنموية التي تبنتها الجزائر في تحقيق التنمية المستدامة بالإسقاط على الفترة الممتدة من 2001 إلى غاية2019، **مجلة اقتصادياتشمال إفريقيا**، الجزائر المجلد 16. العدد 22. 2020، (207-222).
7. عبد الرزاق أمقران وأخرون، البراديغم الريعي والظاهرة السياسية والتنموية في الجزائر، **المجلة العربية للدراسات الأنثروبولوجية المعاصرة**، الجزائر، المجلد02، العدد03، 2016، (50-22).
8. فوزية زرولية، الريع والحروب الأهلية في إفريقيا جنوب الصحراء: مع الاشارة لحالة جمهورية الكونغو الديمقراطية، **مجلة الحقيقة**، الجزائر، العدد 39، 2017، (151-177).

د-المراجع باللغة الأجنبية:

Bibliography:

A- Books:

1. H. Mahdavy, **the Patterns and Problems of Economic Development in Rentier state: the Case of Iran, in: Michael Cook) ed), Studies in Economic History of the Middle East,** (London: oxford University Press,1970).
2. Yates.Douglas Andrew, **The Rentier State in Africa: Oil Rent Dependency and Neocolonialism in The Republic of Gabon**, (Eritrea:Africa World Press, 1996).

B- Theses:

1. Mourad.Ouchich, **L'obstacle politique aux réformes économiques en Algérie**, (Thèse de Doctorat enScience politique, Université Lumière Lyon2, 2011).

C- Journal Articles:

1. Hazem.Beblawi, The Rentier State in The Arab World, **Arab Studies Quarterly**, Vol.09, No.04, Fall 1987.
2. Herb.Michael, No Representation without Taxation? Rents, Development, and Democracy, **Comparative Politics**, Vol.37, No.03, Apr.2005.
3. Louisa.Dris-Ait Hamadouche, L'Algérie Face Au Printemps Arabe: Pressions Diffuses et Résilience Entretenue, (Politiques Méditerranéennes, 2012.
4. Ross.Michael L, Dose Oil Hinder Democracy?, **World Politics**, VoL.53, No.03, April2001.

Sid Ahmed Abdelkader., Le paradigme rentier en question: L'expérience des pays arabes producteurs de brut. Analyse et élément de stratégie, **Revue Tiers Monde**, Tome.41, N.163, juillet-september.2000.